الأبعاد السياسية لتخطيط السياسة القمحية بجمهورية مصر العربية

للاستاذ الدكتور عادل ابراهيم هندى *

مقدمة :

يعتبر القمح فى جمهورية مصر العربية من اهم الزروع الغذائية التى تعتمد عليها الغالبية العظمى من السكان فى حياتهم اليومية . وترجع اهمية القمح الى تعدد استعمالاته ، حيث يستهلك فى صور متعددة مثل الخبز والمكرونة والبسكويت والفريك والرقاق ، كما قد تضاف اليه مواد غذائية اخرى لصناعة الفطائر والحلويات وغيرها من المنتجات الغذائية . وعلاوة على ذلك فان المنتجات الثانوية للقمح تستعمل كغذاء رئيسى للماشية والحيوانات المزرعية الاخرى .

وتتزايد اهمية القمح عاما بعد آخر ، نظرا للتزايد المضطرد فى عدد السكان الذى حقق معدله السنوى حوالى ٢ر٣٪ ، بجانب التزايد المضطرد فى متوسط نصيب الفرد من هذه السلعة عاما بعد آخر . فبينما بلغ متوسط نصيب الفرد من القمح فى ج.م.ع عام ١٩٥٢ حوالى ٨٨ كجم/ فرد ، فقد حقق فى عام ١٩٦٠ حوالى ٩٠ كجم / فرد بينما تضاعف فى عام ١٩٨٠ مسجلا قرابة ١٧٦ كجم / فرد . وبناء عليه فقد تضاعفت الطاقة الاستهلاكية القمحية القومية المصرية عدة مرات خلال الفترة ٥٢ ــ ١٩٨٠ . فبينما بلغت الطاقة الاستهلاكية القمحية المصرية فى عام ١٩٥٢ قرابة ١ر٩ مليون طن ، ، فقد سجلت فى عام ١٩٨٠ حوالى ٧ر٢ مليون طن .

وقد كان نتيجة للتزايد المضطرد والسريع فى الطاقة الاستهلاكية القمحية القومية ان اصبحت جمهورية مصر العربية غير قادرة على الوفاء بحاجتها الاستهلاكية القمحية . فبينما لم تتجاوز الطاقة الاستيرادية القمحية المصرية فى عام ١٩٥٢ حوالى ٩١٠ الف طن من القمح بلغت قيمتها قرابة ١٨ مليون جنيه ، فقد سجلت فى عام ١٩٨٠ حوالى ٤ر٥ مليون

(*) أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة ــ جامعة الازهر .

طن من القمح والدقيق القمحى بلغت قيمتها قرابة ٩٠٤ مليـون جنيه . وبناء عليه فقد سجل معدل الاكتفاء الذاتى من القمح فى عام ١٩٨٠ قرابة ٢٥ ٪ فقط من جملة الاحتياجات الاستهلاكية القمحية فى ج.م.ع (١) .

وقد كان نتيجة للتزايد المضطرد والسريع فى الاستهلاك القمحى القومى المصرى أن سجلت قيمة الواردات القمحية فى عام ٨٠ / ١٩٨١ قرابة ٨٨ ٪ من اجمالى قيمة واردات الحبوب ، أو قرابة ٤٣ ٪ من اجمالى قيمة الواردات من سائر السـلع الغذائية ، أو قرابة ١٥ ٪ من اجمالى قيـمة واردات جمهورية مصر العربيـة من سائر السلع والتى بلغت قيمتها حوالى ٦١٨٧ مليـون جنيـه (٢) .

ولما كانت سلعة القمح تعتبر الغذاء الرئيسى التى يعتمد عليها معظم السكان فى حياتهم اليومية ، فقد اخذت الدولة على عاتقهـا مهمة توفير هذه السلعة وبأسعار منخفضة ومحددة تسـهيلا على كافة افراد المجتمع من الحصول عليها دون عناء . وبناءا عليـه فقد تزايدت المبالغ التى تخصصها الدولة من عام لآخر لتحقيق هذا الهـدف ، حيث بلغ جملة ما خصصته الحكومة المصرية لدعـم القمح ودقيقه فى عام ١٩٧٩ حوالى ٥٨٨ مليون جنيه ، اى قرابة ٦٢ ٪ من اجمالى قيـمة دعم سائر السـلع الغذائية ـ المدعمة ـ والتى بلغت حوالى ٩٥٢ مليـون جنيـه .

الهـدف من الدراسـة :

يستهدف اجراء هذه الدراسة القاء الضوء على العديد من السمات والابعاد الرئيسية للوضع الراهن والمرتقب لكل من السياسة الانتاجيـة والتسويقية والاستهلاكية والاستيرادية القمحية ، بغيـة الاسترشاد بها فى رسم وتخطيط السياسة الانتاجية القمحية المصرية على اسس علميـة سليمة ، خاصة وان القمح يمثل من الناحية الاستيرادية المرتبة الاولـى بين سائر الواردات المصرية الاخـرى .

تبويب الدراسـة :

تشتمل هذه الدراسـة على مبحثين رئيسيين علاوة على الملحـق الاحصـائى .

---

(١) راجع الملحق الاحصـائى ـ جدول رقم (١) .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ النشرة الشهرية للتجارة الخـارجية ـ ديسـمبر ، يناير ـ ديسمبر ١٩٨١ ـ القاهرة ـ اغسطس ١٩٨٢ .

ويختص المبحث الاول باستعراض ودراسة السمات والابعاد الرئيسية الراهنـــة والمرتقبة والمتعلقة بكل من السياسة الانتاجية والتســـويقية والاستهلاكية والاستيرادية لسلعة القمح بجمهورية مصر العربيـــة • بينما **يختص المبحث الثانى** بمحاولة القاء الضـــوء على الابعاد الرئيسية لكـل من مبررات ومعوقات تضييق الطاقـــة الانتاجية القمحية بهـدف الاسترشاد بها فى رسم وتخطيط السياسة الانتاجية القمحية المصرية على اسس علمية ومنطقيـــة .

المبحث الاول

السـمات والابعاد الرئيسية للسياسة القمحية الراهنـــة والمرتقبـــة بجمهـــورية مصر العربيـــة

تستدعى دراسة وتخطيط السياسة القمحية المصرية اســـتعراض وتحليل العديد من الابعاد المتعلقة بالركائز الاساسية لمثل هذه السـياسة والتى من اهمهـــا تلك المتعلقة بكل من انتـــاج واســـتهلاك وتســويق واستيراد سلعة القمـــح بجمهورية مصر العربية ، كما يتضح من العرض التالـــى :

١ ــ أ : السمات والابعاد الرئيسية للسياسة الانتاجية القمحية الراهنة والمرتقبـــة بجمهورية مصر العربيـــة :

بالرغم من أن جمهورية مصر العربية لا تعتبر من بين الدول الرئيسية المنتجة للقمح فى العالم. الا انها تعتبر فى مقـدمة الدول الافريقيـــة المنتجة للقمح ، حيث بلغ متوســـط الطاقة الانتاجية القمحية المصرية خلال الفتـــرة ٧٥ ــ ١٩٧٩ حوالى ١٫٩٣٣ مليون طـــن وبناءاً عليه فقد سجل متوسط الانتاج القمحى المصرى حوالى ٢١٪ من متوسط الطاقة الانتاجية القمحيـــة الافريقية ، او قرابة ٤٧ر٠ ٪ من متوسط الانتاج القمحى العالمى الذى حقق قرابة ٤٠٩ مليـــون طـــن (١) .

---

(١) FAO : Production Yearbook, 1981, Rome.

وباستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (١) والمتعلقة بتوزيع الرقعة القمحية بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٧٧ ــ ١٩٨١ يتضح أن متوسطها السنوى بلغ حوالى ١ر٣٤١ مليون فدان ، يزرع منها فى نطاق مصر الشمالية حوالى ٧٤٤ الف فدان ، اى قرابة ٥٧ ٪ من اجمالى المساحة القمحية . وان قرابة ٢٢٩ الف فدان اى حوالى ١٧ ٪ تزرع فى نطاق مصر الوسطى . بينما يبلغ متوسط المساحة القمحية بمصر العليا حوالى ٣٤٧ الف فدان اى قرابة ٢٦ ٪ من اجمالى المساحة القمحية بجمهورية مصر العربية .

وبلغ المتوسط السنوى للطاقة الانتاجية القمحية خلال نفس الفترة (٧٧ ــ ١٩٨١) حوالى ٣ر١٢ مليون اردب ، ساهم منها نطاق مصر الشمالية فى المتوسط بحوالى ٣ر٧ مليون اردب / سنويا ، اى قرابة ٥ر٥٩ ٪ ، وساهم نطاق مصر الوسطى بقرابة ٢ر٢ مليون اردب / سنويا ، اى حوالى ٥ر١٧ ٪ ، بينما ساهم نطاق مصر العليا بمتوسط سنوى بلغ حوالى ٨ر٢ مليون طن اى حوالى ٢٣ ٪ من متوسط الطاقة الانتاجية القمحية المصرية .

وينتج القمح فى سائر محافظات الجمهورية . وتعتبر محافظات الشرقية والدقهلية والبحيرة وكفر الشيخ والغربية والمنوفية اهم محافظات مصر الشمالية انتاجا للقمح ، حيث حققت متوسط نسبة الرقعة القمحية بها خلال الفترة (٧٧ ــ ١٩٨١) حوالى ٥٢ ٪ من اجمالى الرقعةالقمحية ، انتجت قرابة ٥٢ ٪ من متوسط الانتاج القمحى بجمهورية مصر العربية . وتعتبر محافظتى المنيا والفيوم اهم محافظات مصر الوسطى انتاجا للقمح، حيث سجل متوسط الرقعة القمحية بها حوالى ٨ر١١ ٪ من متوسط اجمالى الرقعة القمحية بالجمهورية ، انتجت قرابة ٣ر١٢ ٪ من الطاقة الانتاجية القمحية المصرية . وتعتبر محافظات سوهاج وقنا واسيوط اهم محافظات مصر العليا انتاجا للقمح ، اذ يبلغ متوسط الرقعة القمحية بهما حوالى ٢٤ ٪ من متوسط اجمالى الرقعة القمحية ، انتجت قرابة ٦ر٢١ ٪ من متوسط اجمالى الانتاج القمحى المحلى خلال نفس الفترة (٧٧ ــ ١٩٨١) ــ كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٢) .

وباستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٢) والخاص بترتيب سائر المحافظات القمحية فى جمهورية مصر العربية وفقا لجدارتها الاغلالية ، ووفقا للرقعة القمحية بها ، ووفقا لمتوسط كمية انتاجها القمحى خلال الفترة ٧٧ ــ ١٩٨١ .

جـــدول رقـــم (١)

توزيع الرقعة القمحية على مختلف المناطق الانتاجية بجمهورية مصر العربية(بالفـــدان)

خلال الفتـــرة (١٩٧٧ ـ ١٩٨١)

المنطقـــة	١٩٧٧ (فدان)	١٩٧٨ (فدان)	١٩٧٩ (فدان)	١٩٨٠ (فدان)	١٩٨١ (فدان)	متوسط الفترة ٧٧ ـ ١٩٨١ (فدان)	٪
مصر الشمالية (١) (الوجه البحـرى)	٦٨٥٩١٦	٧٨٣٧٣٠	٨٠٢٨٣٥	٧٤٧٠٢٣	٨٠٢٩١٩	٧٦٤٤٨٥	٥٧ ٪
مصر الوسطى (٢)	١٩٧٤١١	٢٤١٣٦٢	٢٢٧٣٥٩	٢٣٠١٠١	٢٤٩٠٤٦	٢٢٩٠٥٦	١٧ر١ ٪
مصر الجنوبية (٣) (مصر العليـــا)	٣٢٣٨٢٤	٣٥٥٥٢٠	٣٦١١٢٠	٣٤٩٠٥٥	٣٤٧٦٣٠	٣٤٧٤٣٢	٢٥ر٩ ٪
اجمالى الجمهورية	١٢٠٧١٥١	١٣٨٠٦١٢	١٣٩١٣٢٤	١٣٢٦١٧٥	١٣٩٩٥٩٥	١٣٤٠٩٧٣	١٠٠

(١) مصر الشمالية هى عبارة عن محافظات الوجه البحرى (الاسكندرية ـ البحيرة ـ الغربية ـ كفر الشيخ ـ دمياط ـ الشرقية ـ الاسماعيلية ـ السويس ـ المنوفية ـ القليوبية ـ القاهرة) .

(٢) مصر الوسطى وتشمل محافظات (الجيزة ـ بنى سويف ـ الفيوم ـ المنيا) .

(٣) مصر العليا وتشمل محافظات (اسيوط ـ سوهاج ـ قنا ـ اسوان) .

المصـــدر : وزارة الزراعة ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ـ قسم الاحصاء الزراعى ' بيانات غير منشورة) .

جدول رقم (٢) ـ الطاقـــة الانتاجيـــة القمحية المصرية
ترتيب أهم المحافظات الانتاجية القمحية وفقـــا للجدارة
الاغلالية ووفقـــا للرقعـــة القمحية ووفقا لمتوسط كمية الانتـــاج
القمحى خـــلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨١

المرتبة	متوسط الغلة الفدانية ٧٧ ـ ١٩٨١		متوسط الرقعة القمحية ٧٧ ـ ١٩٨١		متوسط كمية الانتاج القمحى ٧٧ ـ ١٩٨١	
	المحافظة	الغـــلة بالاردب/ فدان	المحافظة	المساحة (الفدان)	المحافظة	بالالف اردب
١	القليوبيـــة	١٠ر٧٢	الشرقيـــة	١٦٤ر٩	الشرقيـــة	١٥٥٢
٢	المنوفيـــة	١٠ر١٥	الدقهليـــة	١٤١ر٠	الدقهليـــة	١٣٦٥
٣	المنيـــا	١٠ر١٤	البحـــيرة	١٢٨ر٩	البحـــيرة	١١٨٩
٤	الجيـــزة	٩ر٩٧	ســـوهاج	١٢٦ر٥	ســـوهاج	١٠٠٤
٥	الغربيـــة	٩ر٩٢	قنـــا	١٠١ر١	قنـــا	٩٣٨
٦	الدقهليـــة	٩ر٦٨	كفر الشيخ	١٠٠ر١	كفر الشيخ	٩٢٦
٧	اســـيوط	٩ر٥٦	اســـيوط	٩٧ر٥	الغربية	٩١٩
٨	الشرقيـــة	٩ر٤٢	الغربيـــة	٩٢ر٦	المنيـــا	٨٨٩
٩	كفر الشيخ	٩ر٣٧	المنيـــا	٨٨ر٧	المنوفيـــة	٨٦١
١٠	دميـــاط	٩ر٢٣	المنوفيـــة	٧٤ر٩	قنـــا	٧٣٩
١١	البحـــيرة	٩ر٢١	الفيـــوم	٦٩ر٣	الفيـــوم	٦٢٦
١٢	الفيـــوم	٩ر٠٢	بنى سويف	٥١ر٧	بنى سويف	٤٤٥
١٣	بنى سويف	٨ر٦١	القليوبيـــة	٣٣ر٧	القليوبيـــة	٣٦٢
١٤	ســـوهاج	٧ر٩٨	اســـوان	٢٢ر٤	الجيـــزة	١٩٣
١٥	الاسماعيلية	٧ر٩٢	الجيـــزة	١٩ر٢	اســـوان	١٥٤
١٦	قنـــا	٧ر٣١	دميـــاط	١١ر٧	دميـــاط	١٠٨
١٧	اســـوان	٦ر٩٠	الاسماعيلية	٩ر٩	الاسماعيلية	٧٨
	محافظـــات اخرى (١)*	—	محافظـــات اخرى (١)*	—	محافظـــات اخرى (١)*	—
	متوسط الجمهورية	٩ر١٧	متوسط الجمهورية	١٣٤١ر٠	متوسط الجمهورية	١٢٢٩٥

(١) لا تتوافر بيانات عن المحافظات الاخرى ، وتشمل محـــافظة الاسكندرية والسويس والقـــاهرة والوادى الجـــديد .

المصـــدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ـ قسم الاحصاء الزراعى (بيانـــات غير منشـــورة) .

تتضح الحقائق الآتية :

اولا : تحتل محافظة القليوبية المرتبة الاولى وفقا للجدارة الاغلالية، حيث بلغ متوسط انتاج الفدان بها خلال الفترة (١٩٧٧ ــ ١٩٨١) حوالى ٧٢ر١٠ اردب / فدان . ويلى محافظة القليوبية على التوالى محافظات المنوفية ، والمنيا ، والجيزة والغربية والدقهلية واسيوط الشرقية وكفر الشيخ ودمياط والبحيرة والفيوم وبنى سويف وسوهاج والاسماعيلية وقنا . ثم تأتى اسوان فى المرتبة الاخيرة حيث بلغ متوسط الغلة الفدانية بها حوالى ٦ر٩ اردب / فدان .

ثانيا : الا انه بترتيب المحافظات الانتاجية وفقا لمتوسط الرقعة القمحية المنزرعة بكل منها خلال الفترة (٧٧ ــ ١٩٨١) اتضح أن محافظة الشرقية تحتل المركز الاول بمتوسط رقعة تبلغ حوالى ١٦٥ الف فدان . ويلى محافظة الشرقية على التوالى محافظة الدقهلية ، فالبحيرة ، فسوهاج وقنا وكفر الشيخ واسيوط والغربية والمنيا والمنوفية والفيوم وبنى سويف والقليوبية واسوان والجيزة ودمياط فالاسماعيلية .

ثالثا : وبناء عليه فان ترتيب محافظات الجمهورية وفقا لمتوسط طاقتها الانتاجية القمحية خلال نفس الفترة (٧٧ ــ ١٩٨١) يختلف عنه فى الترتيب سواء وفقا للجدارة الاغلالية ، او وفقا لمتوسط الرقعة القمحية بها . وعليه فقد احتلت محافظة الشرقية المركز الاول حيث بلغ متوسط طاقتها الانتاجية حوالى ٥٥٢ر١ مليون اردب ، اى حوالى ٦ر١٢٪ من متوسط اجمالى الانتاج القمحى بجمهورية مصر العربية . ويلى محافظة الشرقية على التوالى محافظات الدقهلية والبحيرة وسوهاج وكفر الشيخ واسيوط والغربية والمنيا والمنوفية وقنا والفيوم وبنى سويف والقليوبية والجيزة واسوان ودمياط فالاسماعيلية .

رابعا : ان محصول القمح يزرع فى جميع المناطق الانتاجية ، وان كل منطقة تزرع بعدة اصناف (١) . وبناءا عليه فانه فى كل منطقة توجد معدلات للاغلال ، ولكل صنف يوجد مستويات للغلة حسب المنطقة .

ويصبح السؤال الغاية فى الاهمية هو : ما هى السياسة الزراعية السليمة التى يجب على جمهورية مصر العربية اتباعها من قبل تشديد

---

(١) راجع : الملحق الاحصائى ــ جدول رقم (٤) .

انتاج محصول القمح فى المناطق التى تجود زراعته بها ، مع زراعة كل منطقة بالاصناف التى تعطى معدلات غلة أكبر ؟ .

* * *

ولما كان انتاج القمح فى جمهورية مصر العربية لا يتأثر فقط بكل من الظروف الاقتصادية والتكتيكية والطبيعية المحيطة بانتاجه ، بل يتأثر كذلك ـ بصفة رئيسية ـ بالعديد من القوى الاخرى والتى يطلق عليها القوى المنظمة او القوى المنسقة Coordinating forces والتى يعتبر من أهمها على الاطلاق ـ تحت الظروف المصرية ـ كل من التشريعات الزراعية والتموينية .

وبناءا عليه فان دراسة كافة هذه الظروف والقوى المنظمة اى المنسقة يعتبر غاية فى الاهمية لتوضيح مدى تأثيرها على البنيان القمحى المصرى ، وذلك بهدف الاسترشاد بها فى محاولة الاجابة على السؤال الرئيسى التالى :

ما هى السياسة الاقتصادية التى تعتبر اكثر مناسبة واكثر ربحية لجمهورية مصر العربية ؟

اولا ـ السياسة الاقتصادية المبنية على توسيع الرقعة القمحية وعلاقة ذلك بما يلى :

١ ـ تضييق الطاقة الاستيرادية القمحية .
٢ ـ تضييق الطاقة الانتاجية والتصديرية للمحاصيل البديلة للقمح فى الدورة الزراعية المصرية .

او :

ثانيا ـ السياسة الاقتصادية المبنية على تضييق الرقعة القمحية وعلاقة ذلك بما يلى :

١ ـ توسيع الطاقة الاستيرادية القمحية المصرية .

٢ ـ التوسع فى انتاج الزروع البديلة للقمح فى الدورة الزراعية المصرية وخاصة الزروع التصديرية والتى تتمتع بمزايا نسبية مرتفعة بمقارنتها بالقمح .

* * *

على ان دراسة امكانية اتخاذ القرار المتعلق بتوسيع او تقليص الانتاج القمحى فى جمهورية مصر العربية عن طريق توسيع او تضييق الرقعة القمحية ، لا يمكن الجزم بذلك دون دراسة كافة الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية المحيطة بانتاج وتسويق واستهلاك وتجارة القمح الدولية ، ومدى امكان جمهورية مصر العربية فى ظل مختلف الظروف العالمية استيراد كميات اضافية من سلعة القمح . **وبناءا عليه فان دراسة العوامل المؤثرة والمحيطة بانتاج كل من القمح والزروع البديلة له فى الدورة الزراعية المصرية من الاهمية بمكان بحيث تمكننا من تفسير مدى صحة القرار الذى قد يتخذ والذى من شانه تحقيق تغيير ملموس فى المساحة القمحية بجمهورية مصر العربية .**

* * *

١ ـ ٢ ـ السمات والابعاد الرئيسية للسياسة التسويقية القمحية الراهنة بجمهورية مصر العربية :

يتضمن تسويق القمح فى جمهورية مصر العربية عمليات تسويقية تمهيدية مزرعية ، وعمليات تسويقية اساسية ، وعمليات تسويقية نهائية . وتشتمل العمليات التسويقية التمهيدية المزرعية على سائر العمليات الانتاجية التجهيزية والتى تتضمن عمليات الحصاد ، ونقل الانتاج الى الجرن ، وجمع السبل ، وعمليات الدراس والتذرية والغربلة. وتعتبر العمليات التسويقية التمهيدية ذات تأثير مباشر على خواص الانتاج القمحى وصفاته التجارية ، وذلك علاوة على اثرها على العوائد المزرعية وبالتالى الزراعية القمحية القومية .

وتتضمن العمليات التسويقية الاساسية سائر العمليات التى تجرى على الانتاج القمحى فيما بين المزارع الى ان تتسلمه المطاحن ، وهى بذلك تتضمن عمليات التخزين والنقل والتمويل والبيع والشراء .

بينما تتضمن العمليات التسويقية النهائية كافة العمليات التصنيعية التى تجرى على حبوب القمح ـ الغير قابلة للاستهلاك المباشر ـ لتحويلها الى صورة صالحة للاستهلاك الانسانى المباشر . وبناءاً عليه فتشتمل تلك العمليات التسويقية النهائية كافة العمليات التصنيعية التى تجرى على القمح منذ ان تتسلمه المطاحن لتحويله الى دقيق تمهيدا لتسليمه الى المخابز لتصنيعه الى خبز ، او لتسليمه الى مصانع المكرونة والحلويات والبسكويت وغيرها حيث تجرى عليه عملية التشكيل النهائى لتحويله

الى سلع قابلة للاستهلاك الانسانى المباشر . وبناءاً عليه فان تصنيع هذه المنتجات التى تعتمد على القمح يعتبر المرحلة النهائية من الراحل التسويقية لـــه .

* * *

ولما كانت معظم هذه الخدمات والعمليات التسويقية التى تجـرى على سلعة القمح فى الوقت الراهن تتسم ببدائيتها وعدم أخذها بالوسائل العصرية فى معظم الاحيـان ، **لذلك فان اهمية دراسة هذه العمليـات والخدمات التسويقية التى يتضمنها كل قسم من هذه الاقسـام الثلاثة تتضح بصورة جلية عند محاولة تطوير كل من الهياكل السوقية والتسويقية وفى محاولة العمل على تحديد الابعاد المكانية والزمنيـة المتعلقـة بتسويق سلعة القمح ، حتى يمكن التعرف على مناطق تمركز هـذه العمليـات والخدمات التسويقية ، والتى من شانها المساعدة فى استعراض ودراسة الابعاد المختلفة المتعلقة بامكانية تفسـير وتحـديد القرارات الاقتصـادية الملائمة المتعلقة بتوزيع هذه السلعة الضرورية واللازمة لعـامة السـكان فى حياتهم اليوميـة .**

* * *

ومن الجدير بالاشـارة ان دراسـة التوزيع المنطقى للخدمات والهياكل التسويقية القمحية مثل توافر المؤسسات التخزينية والنقليـة ، ومدى توافر المطاحن وغيرها من الهـياكل التصنيعية ومن المسالك التسويقية اللازمة لتحقيق مخزون استراتيجى اضافى من شانه ان يلعب دورا كبيرا فى اتخاذ الدولة لقرارهـا المتعلق بامكانية تقليص الانتاج القمحى المحلى - بهدف التوسع فى احاصيل ذات المزايا النسبية المرتفعـة والمنافسـة للقمح فى الدورة الزراعية المصرية ـ دون المجازفة بضـمان توفير هـذه السلعة الاستهلاكية الضرورية ذات الابعاد الاستراتيجية ، التى كثـيرا ما قد تستخدمها الدول المحتكرة لتجارتها العالمية كسلاح ضغط اقتصـادى وسياسى تحقيقا لاهدافها الاستراتيجية المتباينـة والمتشابكة .

١ ـ ٣ ـ السمات والابعاد الرئيسية الاستهلاكية القمحية الراهنـة والمرتقبـة بجمهورية مصر العربيـة :

تعتبر مشكلة استهلاك الحبوب الغذائية فى جمهورية مصر العربية من اهم المشاكل التموينية فى الوقت الراهن . ويعتبر القمح والاذرة الشامية

من اهم الحبـوب الغذائية ، حيث يدخل كل منها فى صناعة رغيف الخبـز الذى يعتبر الغذاء الرئيسى للغالبية العظمى من السكان فى حياتهم اليومية. وكما سبق الذكر فان القمح ومنتجاته الثانوية يستخدم ـ بصفة رئيسية ـ للوفاء بالعديد من الاحتياجات الاستهلاكية سواء الانسانية أو الحيوانية، وذلك علاوة على كونه يدخل فى صـناعة العديد من المنتجات الاخـرى اللاغذائيـة .

على انه من الجدير بالاشارة أن حجم المشـكلة القمحية يمـكن ان يتضح من خلال استعراض تطور الطاقة الاستهلاكية القمحية مع عـدم تمكن الانتاج القمحى الداخلى من الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية القمحية المتزايدة ، مما ادى الى تفاقم مشـكلة استيراد هذه السلعة من الخـارج بمعدلات كبيرة ومضطردة التزايد عاما بعد آخـر .

فبينما بلغت الطاقة الاستهلاكية القمحية فى جمهورية مصر العربيـة فى عام ١٩٥٢ حوالى ١ر٩ مليون طـن ، فقد سجلت فى عام ١٩٨٠ قـرابة ٧ر٢ مليون طـن . وبناءا عليه فبينما بلغ متوسط استهلك الفرد مـن القمح فى عام ١٩٥٢ حوالى ٨٨ كجم / فرد ، فقد تضاعف فى عـام ١٩٨٠ حيث سجل حوالى ١٧٦ كجم للفـرد . فاذا ما عرفنا أن عدد السـكان قد تضاعف خلال الفترة (٥٢ ـ ١٩٨٠) ـ حيث سـجل فى عام ١٩٨٠ قرابة ٤١ مليون نسمة بينما كان فى عام ١٩٥٢ حوالى ٢١ مليون نسـمة فقط ـ لاتضح لنا حجم المشـكلة القمحية خاصة وأن الطاقة الانتاجيـة القمحية الداخلية قد اظهرت ثباتا نسبيا طوال هذه الفتـرة ـ بالرغـم من تذبذبهـا ـ حيث بلغت فى عام ١٩٥٢ قرابة ١ر٩ مليـون طن ، فقد انخفضت فى عام ١٩٦٠ الى حوالى ١ر٤٤٣ مليون طن ، وسجلت فى عـام ١٩٧٤ حوالى ١ر٨٦٠ مليون طن ، بينما حققت فى عام ١٩٨٠ حـوالى ١ر٧٩٦ مليـون طـن فقط .

وبناءا عليه ونتيجة للتـزايد المضطرد والسريع فى كل من متوسط الطاقة الاستهلاكية القمحية الفردية والقومية من جهة ، مع الثبات النسبى فى الطاقة الانتاجية القمحية المحلية من جهة اخـرى ، ان اصبحت جمهورية مصر العربية غير قادرة على الوفاء بحاجتها الاستهلاكية القمحية . الامـر الذى ادى الى الاعتماد المتزايد على المصـادر الاجنبية للوفاء بحاجـة الاستهلاك القومية . فبينما حققت جمهورية مصر العربية اكتفاءا ذاتيـا من سلعة القمح حتى مطلع الخمسينات . فقد انخفض معدل الاكتفاء الذاتى من القمح بمعدلات كبيرة وسريعة بينما بلغ فى عـام ١٩٦٠ قرابة ٧٠ ٪ وقد

انخفض فى عام ١٩٧٤ الى حوالى ٤٢ ٪ بينما سجل ادنى مستوياته فى عام ١٩٨٠ حيث بلغ معدل الاكتفاء الذاتى قرابة ٢٥ ٪ فقط .

وترجع اهمية دراسة تطور الطاقة الاستهلاكية القمحية الى محاولة الاسترشاد بها عن الاسباب الكامنة وراء الزيادة الكبيرة والمضطردة فى معدلات الاستهلاك القمحى خلال العقد الاخير لمحاولة الاهتداء الى حل مشكلة توفير هذه السلعة الاستراتيجية واللازمة لعامة السكان فى حياتهم اليومية ، حيث ان خطورة هذه المشكلة لا تكمن فقط فى التزايد المضطرد فى استيراد القمح من الخارج أو فى رفع مستويات اسعاره العالمية ، بقدر ما تكمن فى المقام الاول فى امكانية احجام الدول المحتكرة لتجارته العالمية فى عدم تصديره نهائيا أو فى فرض حظر على تصديره الى أى دولة تعانى نقصا فى انتاجه .. وتصبح المشكلة فى هذه الحالة ليست مشكلة اقتصادية بقدر ما تتمثل فى كونها مشكلة حضارية . حيث ان هذه السلعة لا تعنى رفاهية الانسان وتقدمه وانما تعنى بقاءه أو عدم بقائه (١) .

* * *

على انه يمكننا القول ان الطاقة الاستهلاكية القمحية الفردية والقومية فى جمهورية مصر العربية تتأثر بالعديد من العوامل والتى لعل من اهمها :

اولا : النمو السكانى المضطرد والذى يبلغ معدله السنوى حوالى ٢ر٣ ٪ ، مما سوف يؤدى بالحتم الى زيادة الاستهلاك القمحى القومى نظرا لاهميته الغذائية ، حيث يعتبر القمح اهم السلع الضرورية اللازمة لعامة السكان فى حياتهم اليومية .

ثانيا : كما تتأثر الطاقة الاستهلاكية القمحية الفردية والقومية بالتركيب السكانى الريفى والحضرى ، نظرا لارتفاع معدلات الاستهلاك القمحية الفردية فى المناطق الحضرية عنه فى المناطق الريفية . وتتضح اهمية ذلك عند هجرة الكثير من السكان الريفيين الى المناطق الحضرية سعيا وراء العمل فى اوجه النشاط الاقتصادى اللازراعى . وعلى ما يبدو أن هذا العامل كان من اهم العوامل التى ساعدت على الارتفاع الملحوظ فى متوسط الطاقة الاستهلاكية القمحية القومية والفردية خلال الفترة التى اعقبت انتهاج جمهورية مصر العربية لسياسة الانفتاح

---

(١) دكتور عادل هندى ــ المعالم الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية بأقطار الوطن العربى ــ منشأة المعارف بالاسكندرية ــ ١٩٨٠ ، ص ٤٥ .

الاقتصادى فى عام ١٩٧٤ وما ادت اليه من نزوح العديد من السكان الريفيين الى المناطق الحضرية .

ثالثا : كما تتاثر الطاقة الاستهلاكية القمحية بكل من التغيرات الداخلية الشخصية والفردية ، وكذلك التغيرات السعرية للقمح وللسلع البديلة علاوة على تغير اذواق المستهلكين نتيجة لكل من التغيرات المهنية وتغير التركيبات العمرية والتعليمية والاسرية .

رابعا : وفضلا عن ذلك فان للسياسات الاستيرادية والسعرية، والمقادير المنتجة من القمح داخليا والمعروضة منه ، ذات آثار كبيرة على الطاقة الاستهلاكية القمحية القومية والفردية فى جمهورية مصر العربية .

خامسا : كما انه نتيجة لزيادة توجيه الانتاج القمحى الى اغراض الاستهلاك الحيوانى والداجنى ـ نظرا لرخص اسعار حبوب القمح بمقارنته باسعار التبن الذى يعتبر احدى المصادر الرئيسية للعلف ـ ان ارتفعت الطاقة الاستهلاكية القومية القمحية كثيرا وبمعدلات كبيرة خاصة خلال الفترة التى اعقبت انتهاج جمهورية مصر العربية لسياسة الانفتاح الاقتصادى وما نجم عنها من التوسع فى انشاء مزارع للدواجن والتى ادت بالتالى الى توجيه نسبة غير قلية من حبوب القمح لاغراض الاستهلاك الداجنى .

* * *

وبناءاً عليه يمكننا القول ان التوسع فى دراسة كافة هذه العوامل والابعاد المؤثرة على استهلاك القمح ، تمكننا من اخذ فكرة عن ما هى الكميات اللازمة للاستهلاك الفردى والقومى ، وما هى اتجاهاتها ومعدلاتها ، وما هو حجم المشكلة الغذائية فى جمهورية مصر العربية والتى تتمثل اساسا فى عدم كفاية الانتاج الداخلى من سلعة القمح لتغطية الاستهلاك القومى من هذه السلعة ، حيث لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح قرابة ٢٥ ٪ فقط .

على انه مما لا شك فيه ان دراسة مشكلة استهلاك الحبوب الغذائية ـ والتى يعتبر القمح اهمها على الاطلاق ـ على المستوى العالمى فى الحاضر والمستقبل يعطينا فكرة عن مستويات الاستهلاك العالمية ، وما هو حجم المشكلة عالميا ؟ وما هى ابعادها ؟ ومدى امكان توفير المواد الغذائية الرئيسية فى العالم فى الحاضر والمستقبل . وما هى الحلول التى تتخذ لحل مشكلة الغذاء فى العالم ؟ حتى يمكن الاسترشاد بها فى

تفسير الحقائق المتعلقة بالتزايد المضطرد والسريع فى استهلاك القمح بجمهورية مصر العربية .

١ ـ ٤ ـ السمات والابعاد الرئيسية للسياسة الاستيرادية القمحية الراهنة والمرتقبة بجمهورية مصر العربية :

لما كانت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح تبلغ قرابة ٢٥ ٪ فقط ، فان جمهورية مصر العربية تقوم فى الوقت الراهن باستيراد كميات كبيرة ومتزايدة من القمح والدقيق سنويا تفوق ـ كثيرا ـ الكميات المنتجة محليا ، لسد العجز الناجم عن قصور الانتاج الداخلى فى مواجهة الاستهلاك المحلى المضطرد . وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية اهم الدول المصدرة للقمح فى جمهورية مصر العربية ، يليها فى الاهمية كل من كندا واستراليا وغيرها من الدول التى قد تقوم بتصدير كميات قليلة من القمح والدقيق .

وتحصل جمهورية مصر العربية على حاجتها من القمح والدقيق بعدة طرق فهى اما ان تشتريه من الدول المنتجة والمصدرة له وفقا لاتفاقيات القمح الدولية المنعقدة بين كل من الدول المصدرة والمستوردة للقمح ، وذلك باعتبارها دولة مستوردة . أو قد تقوم بشراء القمح والدقيق من السوق الدولية الحرة خارج نطاق اتفاقيات القمح الدولية . وبالاضافة الى ذلك تقوم جمهورية مصر العربية ـ فى بعض الاحيان ـ بالحصول على القمح والدقيق فى صورة معونات أو هبات من بعض الدول الاخرى .

هذا وتعتبر دراسة الطاقة الاستيرادية والتصديرية القمحية العالمية واهم الدول المصدرة للقمح فى العالم واتفاقيات القمح الدولية والثنائية والتى تكون جمهورية مصر العربية طرفا فيها من الاهمية بمكان اذا ما أريد رسم وتصميم دورة زراعية اكثر تخصصا فى زراعة المحاصيل ذات المزايا النسبية المرتفعة على حساب تضييق الرقعة القمحية. فمما لا شك فيه ان دراسة الطاقة التصديرية القمحية العالمية واهم الدول المصدرة للقمح فى العالم والمحتكرة لتجارته العالمية توضح لنا اهم المخاطر التى قد تواجهها جمهورية مصر العربية اذا ما اتبعت دورة زراعية متخصصة من شأنها تضييق المساحة القمحية خاصة وانها تستورد فى الوقت الحالى كميات سنوية كبيرة ومتزايدة حيث سجلت فى عام ١٩٨٠ قرابة ٩٠٤ مليون جنيه .

وعلاوة على ذلك فان دراسة اتفاقيات القمح الدولية والتى تعتبر جمهورية مصر العربية عضوا فيها بعد الحرب العالمية الثانية كدولة مستوردة للقمح توضح لنا ما هى الشروط التى يتم على اساسها التعامل بناءاً على تلك الاتفاقيات الدولية .

وتعتبر المصادر الاخرى التى يمكن لجمهورية مصر العربية الاعتماد عليها فى استيفاء حاجاتها القمحية ، مثل دراسة حجم الواردات القمحية لجمهورية مصر العربية وفقا للقانون رقم (٤٨٠) والخاص بتصدير فائض السلع الزراعية الامريكية الى الدول الاخرى ومنها جمهورية مصر العربية من الاهمية بمكان بحيث توضح لنا حجم تلك المساعدات وما هى التسهيلات والصعوبات التى قد تلاقيها جمهورية مصر العربية فى استيفاء جزء من حاجاتها الغذائية القمحية وفقا لذلك القانون .

* * *

المبحث الثانى

الابعاد الرئيسية لتخطيط السياسة الانتاجية القمحية بجمهورية مصر العربية

تستغل الرقعة الزراعية فى جمهورية مصر العربية فى اغلال مختلف الزروع النباتية الرئيسية منها والثانوية وفقا للنظام المعروف بالدورة الزراعية لتلك الزروع ، ويمكن تناول هذا المنوال بالتعديل والتبديل والتنويع بما يتفق والمقتضيات الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى ظل هذا الازدياد السكانى المضطرد دون أن يقابله ازدياد مماثل فى الرقعة الزراعية ، وما يترتب على ذلك من تعذر انتهاج سياسة زراعية استكفائية ذاتية تستهدف انتاج الاحتياجات الاستهلاكية الداخلية من الزروع الغذائية التى تتعدد وتتنوع وتزداد بتأثير تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يترتب عن ذلك من ارتفاع فى الدخول وفى مستويات النعيم ، وهو اتجاه يلقى على عاتق المسئولين عن التخطيط القومى مهمة توفير تلك الزروع باستيرادها من الخارج لمواجهة هذه الاحتياجات المتزايدة . وفضلا عن ذلك فان زيادة اغلال القدر

الاستكفائى من الزروع الاستكفائية ، وتقليل اغلال القدر التصديرى من الزروع التصديرية انما يتعارض مع مقتضيات استناد الاكوان اللازراعية من الكون الاقتصادى القومى المصرى على الحصيلة النقدية الاجنبية التى تحققها الزروع التصديرية .

* * *

وبناءا عليه وحتى يمكننا العمل على تخطيط السياسة الانتاجية القمحية على اسس علمية سليمة ، سوف نقوم فيما يلى بالقاء الضوء على كل من : (ا) الميزة الداخلية النسبية القمحية فى جمهورية مصر العربية . (ب) ما هى مبررات تضييق الطاقة الانتاجية القمحية . (جـ) ثم بعد ذلك نقوم باستعراض لاهم المعوقات التى تعترض امكانية العمل على تضييق الطاقة الانتاجية القمحية بجمهورية مصر العربية ، كما يتضح من العرض التالى :

٢ ـ ١ ـ الميزة الدخلية النسبية القمحية فى جمهورية مصر العربية :

يمكن التحقق من مدى الاهمية الدخلية النسبية للقمح فى جمهورية مصر العربية باستعمال معايير الدخل الفدانى للمقارنة بين القمح وغيره من الزورع الاخرى . ويبدو أن معيار صافى الدخل الفدانى المزرعى يعتبر المعيار الحقيقى لافضلية زرع على آخر من وجهة نظر المزارع . اما من وجهة النظر القومية فان معيار صافى الدخل القومى التصديرى الفدانى القمحى بصافى الدخل القومى التصديرى الفدانى للزروع البديلة ، يعتبر اهم وادق المعايير لقياس مدى افضلية محصول على آخر من وجهة النظر القومية ، كما يتضح فيما يلى :

٢ ـ ١ ـ ١ الاهمية النسبية لصافى الدخل الفدانى المزرعى :

باستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٣) والمتعلقة باحتساب صافى الدخل الفدانى مقوما بالاسعار المحلية من محصول القمح وغيره من الزروع فى الدورة الزراعية المصرية فى عام ١٩٨٠ يتضح العديد من الحقائق والتى اهمهـــا :

اولا : الانخفاض النسبى الكبير لصافى الدخل الفدانى القمحى بمقارنته بمعظم الزروع فى الدورة الزاعية المصرية . فبينما حقق صافى الدخل الفدانى القمحى قرابة ٧٣ جنيه فقط ، فقد حقق متوسط صافى الدخل الفدانى

لكل من الزروع الفاكهية والخضرية وللعديد من الزروع التلقدية زيادة متفاوتة وذلك عند مقارنتها بصافى الدخل الفدانى القمحى .

ثانيا : احتلت مجموعة الزروع الفاكهية المرتبة الاولى بين سائر الزروع من حيث مدى تفوق متوسط صافى الدخل الفدانى منها بمقارنته بصافى الدخل الفدانى القمحى حيث سجل متوسط صافى الدخل الفدانى الفاكهى حوالى ١٩٠٣ جنيه ، اى قرابة ٢٢ مثلا من صافى الدخل الفدانى القمحى .

ثالثا : وقد حققت مجموعة الزروع الخضرية المرتبة الثانية بين سائر الزروع من حيث مدى تفوقها على صافى الدخل الفدانى القمحى ، حيث بلغ متوسط صافى الدخل الفدانى الخضرى فى عام ١٩٨٠ حوالى ٣٤٨ جنيها ، اى قرابة ٥ امثال نظيره القمحى .

رابعا : حقق صافى الدخل الفدانى للعديد من الزروع التقليدية مثل الفول السودانى والسمسم والقصب والقطن والاذرة الشامية الصيفية والفول البلدى تفوقا متفاوتا بمقارنته بصافى الدخل الفدانى القمحى . حيث حقق صافى الدخل الفدانى للفول السودانى قرابة ١٥١ جنيها ، وللسمسم ١٣٨ جنيها ، وللقصب ١٢٩ جنيها ، وللقطن ١١٥ جنيها وللاذرة الشامية الصيفية ١٠٦ جنيها ، وللفول البلدى ٧٩ جنيها / فدان .

خامسا : تحتل مجموعة المحاصيل الحبوبية بصفة عامة ـ القمح والارز والاذرة الشامية والاذرة الرفيعة والشعير ـ المرتبة الاخيرة بين سائر الزروع الاخرى ، حيث بلغ متوسط صافى الدخل الفدانى لهذه المجموعة قرابة ٦٧ جنيها . وقد احتل محصول الاذرة الشامية المركز الاول بين محاصيل هذه المجموعة حيث سجل دخلا فدانيا صافيا بلغ حوالى ١٠٦ جنيها . ويلى الاذرة الشامية من حيث الاربحية المحققة كل من القمح بمتوسط صافى دخل فدانى بلغ ٧٣ جنيها ، فالاذرة الرفيعة ٥٨ جنيها ، فالارز ٥١ جنيها ، فالشعير ٤٧ جنيها .

من التحليل السابق يتضح أن القمح لا يتمتع بأى ميزة نسبية دخلية بمقارنته بمعظم الزروع فى الدورة الزراعية المصرية ، وذلك عند استخدام معيار صافى الدخل الفدانى المزرعى ، أو بمعنى آخر عند استخدام الاسعار المحلية لقياس صافى الدخل الفدانى المزرعى .

* * *

جدول رقم (٣) ــ صافى الدخـل الفدانى لاهـم المحاصيل المنزرعة
بجمهورية مصر العربيـــة (مقوما بالاسعار المحليـة) فى عام ١٩٨٠

المحصـــول	متوسط الغلة الفدانيـــة		قيمة انتـاج الفدان (بالجنيه)	اجمالى تكاليف الفدان (بالجنيه)	صافى العائد الفدانى (بالجنيه)
	الوحدة		مليـم جنيـه	مليـم جنيـه	مليـم جنيـه
القمـح	اردب	٩ر٠٣	٢١٤ر٢٤٠	١٤١ر٦٢٠	٧٢ر٦٢٠
الارز (صيفى)	طـن	٢ر٤٥	٢١٣ر٠٨٣	١٦٢ر٥٤٠	٥٠ر٥٤٣
الاذرة الشامية (صيفى)	اردب	١٣ر١٧	٢٤٥ر٧٢٠	١٣٩ر٦٥٠	١٠٦ر١٧٠
الاذرة الرفيعـة (صيفى)	اردب	١١ر٢٥	٢١٤ر٥٤٠	١٥٦ر٥٥٠	٥٧ر٩٩٠
الشـــعير	اردب	٩ر٣٣	١٤٢ر٢١٠	٩٤ر٧٥٠	٤٧ر٤٦٠
متوسط المحاصيل الحبوبية					٦٦ر٩٦٠
القطـــن	قنطار	٨ر٥٠	٣٥٣ر٧٠٠	٢٢٨ر٥٨٠	١١٥ر١٢٠
العصـــب	طـن	٣٤ر١٤	٥٢٣ر٠٤٠	٣٩٣ر٩٢٠	١٢٩ر١٢٠
الفول البلدى	اردب	٥ر٦١	١٩٧ر١٢٠	١١٨ر٠٢٠	٧٩ر١١٠
الصيـــم	اردب	٤ر١١	٢٥٥ر٦٥٠	١١٧ر٠٥٠	١٣٨ر٦٠٠
الفول السودانى	اردب	١١ر٩٧	٢٩٥ر٦٨٠	١٤٤ر٢٧٠	١٥١ر٤١٠
العـــدس	اردب	٢ر٦٨	١٦٥ر١١٠	١٣٢ر٠٦٠	٣٣ر٠٥٥
فول الصويـا	طـن	١ر١٢	٢٣٠ر٨٧٩	١٨٧ر٧٠٠	٤٣ر١٧٨
متوسط المحاصيل الحقلية					٩٨ر٣٩٠
البصل الشتوى	قنطار	١٨٨ر٧٠	٤٠١ر٣٠٠	٢٨٠ر٦٩٠	١٢٠ر٧٩٩
طماطم شتوى	طـن	٦ر١٣٠	٥٣٠ر٢٢٥	٢٣٧ر١٢٠	٢٩٣ر١٢٥
بطاطس صيفى	طـن	٧ر٤٧	٥٨٥ر٦٤٨	٤٤٤ر٣٨٠	١٤١ر٢٦٨
البطيخ الصيفى	طـن	٩ر٦٧	١١٢١ر٧٢٠	٤٤٩ر٦٨٠	١٧٢ر٠٤٠
الخيار الصيفى	طـن	٧ر٠١	٦٧٧ر٨٦٧	١٥٦ر١٥٠	٥٢١ر٧١٧
متوسط الزروع الخضرية					٣٤٧ر٧٩٠
الموالـح	طـن	٧ر٣٠	٨٧٦ر١٠٠٠	٤٩١ر٠٠٠	٣٨٥ر٠٠٠
الموز	طـن	١٠ر٦٠	٣٦٧٠ر٠٠٠	٨٥٤ر٠٠٠	٢٨٢١ر٠٠٠
متوسط الزروع الفاكهية					١٦٠٣ر٠٠٠

المصـــدر : جمعت وحسبت من :

(١) وزارة الزراعـــة ــ معهد بحوث الاقتصـــاد الزراعى ــ قسم الاحصـــاء والتكاليف الزراعية (بيانات غير منشـــورة) .

(٢) وزارة التموين والتجارة الخـــارجية ــ ادارة التسعيرة واسعار الجملة .

٢ ـ ١ ـ ٢ ـ الاهميـة النسبية للدخل الفدانى القمحى التصـديرى :

باستعراض البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٤) والمتعلقة باحتساب اجمالى وصافى الدخل الفدانى القمحى القومى التصـديرى . وصلته بصافى الدخـل الفدانى القومى التصديرى للزروع البديلة فى الدورة الزراعية المصرية مقوما بالاسـعار العالمية فى عام ١٩٨٠ ، يتضح العـديد من الحقائق والتى لعل من اهمـها :

اولا : حقق الفـدان المنزرع بالقمح الحد الادنى من حيث اجمـالى وصافى الدخـل مقوما بالاسعار العالمية ، وذلك عند مقارنته بسائر الزروع فى الدورة الزراعيـة المصريـة . فبينما بلغ اجمالى الدخل الفـدانى القمحى التصديرى ٢٧١ دولارا ، فقد سـجل صافى الدخل الفدانى القمحى التصـديرى قرابة ٩٨ دولارا فقـط .

ثانيا : وبمقارنة صافى الدخل الفدانى القمحى التصـديرى مقـوما بالاسعار العالمية بنظائره من الزروع الحبوبية الاخـرى ، اتضح انه بينـما حقق متوسط صافى الدخل الفـدانى لمجموعة الحبوب فى عام ١٩٨٠ حوالى ٣٢٤ دولارا / فـدان ، فقد حقق صافى الدخل الفدانى الارزى قرابة ٧٣٨ دولارا ، والشـعيرى ١٨٣ دولارا ، وللاذرة الشـامية حوالى ١٧٨ دولارا/ فـدان . بينما احتل صافى الدخل الفدانى القمحى التصـديرى المركـز الاخير بين مجموعة الحبـوب حيث بلغ حوالـى ٩٨ دولارا .

ثالثا : وقد حققت مجموعة الزروع الخضرية الحـد الاقصى سواء من حيث اجمالى او صافى الدخل الفدانى القومى التصديرى مقوما بالاسـعار العالمية . فبينما سـجل متوسط اجمالى الدخل الفدانى التصديرى لهـذه المجموعة قرابة ٤٠٣٢ دولارا ، فقد حقق متوسط صافى الدخل الفـدانى منها حوالى ٣٦٤١ دولارا اى قرابة ٣٧ مثـل لنظيره القمحى .

رابعا : حققت مجموعة الزروع الفاكهية متوسط صافى دخـل فدانى تصديرى بلغ قرابة ٢٤٢٨ دولارا ، اى قرابة ٢٠ مثلا لنظيره القمحى .

خامسا : وقد حقق القـطن ـ المحصول التقليدى الرئيسى المنافس للقمح فى الدورة الزراعية المصرية ـ متوسط صافى دخل فدانى تصـديرى بلغ حوالى ٤٥٠ دولارا ، اى قرابة ٤٫٦ مثل نظـيره القمحى .

* * *

ومن هذا يتضح أن القمح لا يتمتع بأى ميزة دخلية بمقارنته بسائر الزروع فى الدورة الزراعية المصرية ، وذلك عند استخدام معيار صافى الدخل الفدانى التصديرى القومى ، او بمعنى آخر عند استخدام الاسعار العالمية كمقياس لصافى الدخل الفدانى التصديرى لسائر الزروع المصرية.

٢ ـ ٢ ـ مبررات تضييق الطاقة الانتاجية القمحية المصرية :

لما كانت الركيزة الاساسية لتطوير الزراعة المصرية هى استناد تعديلها الى حد كبير على مبدأ المزايا النسبية الذى يتضمن تحقيق الجدارة التكنولوجية أى الاغلالية ، أى انتاج قدر اكبر من الانتجة بنفس القدر من الموارد الانتاجية او انتاج نفس القدر من الانتجة بموارد اقل ، وما يقترن بذلك من تحقيق الجدارة الاقتصادية ، أى الدخلية التى تعنى الحصول على قدر اكبر من الدخل بنفس القدر من التكاليف الانتاجية ، أو الحصول على نفس القدر من الدخل بتكاليف اقل وما يترتب على ذلك من تحقيق اقصى صافى دخل فدانى . وهذا يعنى ان امثل سياسة زراعية مصرية هى تلك التى تستهدف توسيع الطاقة الانتاجية للزروع مرتفعة القيمة التى تتسم بمزايا نسبية دخلية وخاصة اذا كانت زروعا تصديرية ، لما يترتب على ذلك من زيادة الحصيلة النقدية الاجنبية من الصادرات الزراعية التى يمكن انفاقها فى استيراد مختلف السلع والخدمات الانتاجية التى يتعذر على الكون الاقتصادى المصرى انتاجها داخليا ، أو التى تكون لغيره من الاكوان الاقتصادية العالمية مزايا أعلى فى انتاجها .

ويعنى هذا انه وفقا لذلك المبدأ الاقتصادى لا مناص من التوسع فى انتاج الزروع قليلة التكاليف النسبية ، وتقليل انتاج تلك التى تكون تكاليفها النسبية مرتفعة لامكان تحقيق زيادة الحصيلة النقدية الاجنبية بتوسيع الطاقة التصديرية الزراعية التى تمليها ضرورة تمويل الطاقة الاستيرادية من السلع والمعدات الانتاجية التى يتعذر بدونها تنفيذ مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية مصر العربية . لكل هذه فلا يعتبر اجراءا اقتصاديا توجيه الرقعة الزراعية باعتبارها موردا انتاجيا هاما ومحدودا الى انتاج زروع منخفضة الاربحية بمقارنتها بأربحية غيرها من الزروع التى يمكن أن تحل محلها فى المنوال الدورى للزروع المصرية فى الدورة الزراعية المصرية .

ولما كان القمح ليس له افضلية دخلية على اغلبية الزروع المتنافسة معه على نفس الرقعة الارضية والتى يمكن استبدالها فى المنوال الدورى

جدول رقم (٤) ـ اجمالى وصافى الدخـل الفدانى التصديرى
لاهم الزروع بجمهورية مصر العربية عام ١٩٨٠ (بالاســـعار العالمية)

المحصـــول	(١) الغلة الفدانية (بالطن)	(٢) متوسط الاسعار (دولار / طن)	(٣) اجمالى الدخل الفدانى (بالدولار)	(٤) اجمالى التكاليف الفدانية (بالدولار)	(٥) صافى الدخل الفدانى (بالدولار)
القمـــح	١ر٣٥	٢٠١	٢٧١	١٧٣	٩٨
الارز	٢ر٤٥	٤٢٣	١٠٣٦	١٩٨	٨٣٨
الاذرة الشامية	١ر٨٤	١٦٢	٣٤٨	١٧٠	١٧٨
الشـــعير	١ر٥٨	١٨٩	٢٩٩	١١٦	١٨٣
متوسط الحبوب			٤٨٨	١٦٤	٣٢٤
القطـــن	٠ر٤٣	١٧٢٣	٧٤١	٢٩١	٤٥٠
البصـــل	٨ر٤٩	٢٩٦	٦١٠٤	٣٤٢	٥٧٦٢
الطماطـم	٦ر١٣	٧١٩	٤٤٠٣	٢٨٩	٤١١٨
البطاطس	٧ر٤٧	٢١٢	١٥٨٤	٥٤٢	١٠٤٢
متوسط الزروع الخضرية			٤٠٣٢	٣٩١	٣٦٤١
الموالـح	٧ر٣٠	٤٣٤	٣١٦٨	٥٩٩	٢٥٦٩
المـــوز	١٠ر٦٠	٣١٤	٣٣٢٨	١٠٤١	٢٢٨٧
متوسط الزروع الفاكهية			٣٢٤٨	٨٢٠	٢٤٢٨

ملاحظـــات :

(١) الغلة الفدانية = الانتاج ÷ المساحة . (جدول رقم ٣) .

(٢) الاسعار العالمية كمتوسط للفترة ٧٩ ـ ١٩٨١ (الملحق الاحصائى ـ جـــدول رقـــم ٥) .

(٣) حسبت من ضرب العمود رقم (١) × العمود رقم (٢) .

(٤) قيم محسوبة على اساس سعر الدولار = ٨٢ قرشا (جـدول رقـــم (٣) .

(٥) حاصل طرح : العمود رقم (٤) = العمود رقم (٥) .

الزراعى المصرى كما يتضـــح من البيانات الاحصاية الوارده بالجـدولين رقـم (٣) ورقـم (٤) فان اى سياسة تســـتهدف توسيع الطاقة الانتاجية القمحية القومية عن طريق زيادة الرقعة القمحية ســوف تؤدى الى انخفاض كل من صافى الدخل الزراعى والمزرعى القـومى . ولهذا فانه قد يتراءى للبعض ان اســتيراد كميات من القمح من مناطق متخصصة فى انتاجه بتكاليف اقــل من تلك التى تتم بها انتاجه فى جمهورية مصر العربية وذلك لمقــابلة الاستهلاك الداخلى الناتج عن تضييق الرقعة الزراعية القمحية لا ينطـــوى عليه اى ضرر يمكن ان يحيق بالاقتصـــاد القومى المصرى (١) .

على انه يمكن الاستناد فى تبرير تضييق الطاقة الانتاجية القمحيـــة الدخلية على اجمالى وصافى الدخل القومى التصديرى الفـدانى القمحى وصلته باجمالى الدخل القومى التصديرى الفدانى للزروع البديلة ، اى انها تســـتند الى مقارنة الغلة الفدانيـــة القمحية الحبوبية مقومة بالاســعار العالمية بالغلة الفدانية للزروع الاخـرى البديلة مقومة بالاسعار العالميـة ايضـــا .

وتنحصر مبررات الاستناد الى الأسعار العالمية فى احتســاب هـذه الدخول الزراعية الى عاملين رئيسيين : أولهما ــ ان الكـون الاقتصادى المصرى يتعامل مع غيره من الاكوان الاقتصادية العالميـة وفقـا لمقتضيات تجارته اليها وواردااته منها بالاستناد الى مبدأ المزايا النسبية ، اذ ينبغى وفقا لهذا المبدأ توســع الكون الاقتصادى المصرى فى انتـاج السلع التى يكلفه انتاجها قدرا اقل من الموارد الانتاجية ، كما ينبغى تقليله من انتاج السلع التى يكلفه انتاجها قدرا اكبر نسبيا من هذه الموارد . وذلك تحقيقا لحاجة جمهورية مصر العربية الى زيادة حصيلتها النقدية الاجنبية ، وتخفيف العجز المزمن لميزان المدفوعات بتوسيع طاقتها التصديرية وفقا لمقتضيات تمويل طاقتها الاستيرادية ، وذلك لأن الحصيلة النقدية الاجنبية من الصادرات الزراعية يجرى انفاقها على استيراد السلع والخدمات الانتاجية التى يتعذر انتاجها داخليا ، او تلك التى تكون للاكوان الاقتصادية الدولية الأخرى مزايا نسبية فيما يتعلق بانتاجها . أما العامل الاساسى الثانى ــ فهو ان الاسعار العالمية تعتبر ادق المقاييس تعبيرا عن القيم الاقتصادية الزراعية ، لانها تخضـع لظروف العرض والطلب العالمية . وبالتالى فان الأســعار العالمية تمثـل الاسعار التصديرية والاستيرادية اكثر من نظائرها الداخلية التى انمـا يتقرر وفقا لظروف الطلب والعرض الداخلية ، او وفقا لمقتضيات السياسة

---

(١) اكثر تفصيلا ــ راجع : دكتور عادل هندى وآخرون ــ « دراسة اقتصادية للابعـاد الرئيسية لتطوير هيكل الانتاج الزراعى وعلاقته بالامن الغـذائى المصرى » ــ مؤتمر تنظيم وادارة القطـاع الزراعى فى مصر ــ جامعة المنوفية ــ مايو ١٩٨٣ ، ص ٣٨ .

السعرية القومية ، وهى بذلك لا يمكن أن تعبر عن القيم التى يتعامل بها فى التجارة الخارجية .

وبناءا عليه فانه وفقا للاسعار العالمية فى عام ١٩٨٠ يمكن استيراد حوالى ٢ر٤ طن من القمح ـ انتاج ٣ فدان ـ مقابل تصدير ٥ر٢طن من الارز ـ انتاج فدان واحد ـ وذلك على أساس أن الاسعار العالمية للتصدير والاستيراد خلال هذا العام بلغت حوالى ٤٢٣ دولارا للطن من الارز المبيض المصدر ، وحوالى ٢٠١ دولارا للطن من القمح المستورد . بينما بلغ صافى القيمة التصديرية لانتاج الفدان من القطن حوالى ٤٠٥ دولارا ، يمكن استخدامها فى استيراد ٢ر٢٤ طن / قمح ، وهى كمية تنتجها ١ر٧ فدان .

ويتضح مدى انخفاض الميزة النسبية القمح بصورة اكبر عند مقارنة صافى الدخل الفدانى التصديرى لكل من الزروع الخضرية والفاكهة بنظيره القمحى، فبينما بلغ متوسط صافى الدخل الفدانى التصديرى للزروع الخضرية فى عام ١٩٨٠ حوالى ٣٦٤١ درلارا يمكن استخدامها فى استيراد قرابة ١٨ طنا من القمح ، وهى كمية تنتجها حوالى ١٣ فدانا . فقد بلغ متوسط صافى الدخل الفدانى التصديرى للزروع الفاكهية حوالى ٢٤٢٨ دولارا يمكن استخدامها فى استيراد حدالى ١٢ طنا من القمح ـ كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدول رقم (٤) .

وبناءاً عليه يمكننا القول ان الدخل القومى القمحى مقوما بالاسعار العالمية فى عام ١٩٨٠ يبلغ قرابة ١٣٠ مليون دولار . وانه بافتراض احلال القطن محل القمح الذى بلغت رقعته فى عام ١٩٨٠ حوالى ١٣٢٦ الف فدان (١) ، فسيؤدى ذلك الى تحقيق زيادة فى صافى الدخل القومى النقدى التصديرى تبلغ قرابة ٤٦٧ مليون دولارا ، أى حوالى ٣٥٩ ٪ من صافى الدخل القومى القمحى مقوما بالاسعار العالمية .

وانه بافتراض احلال الزروع الخضرية محل القمح احلالا كليا فى الدورة الزراعية المصرية فان ذلك سوف يؤدى الى تحقيق زيادة فى صافى الدخل القومى النقدى التصديرى تبلغ قرابة ٤٦٩٨ مليون دولار اى حوالى ٣٦١٤ ٪ من صافى الدخل القومى النقدى القمحى مقوما بالاسعار العالمية.

اما فى حالة افتراض احلال الفروس الفاكهية احلالا كليا محل القمح، فإن ذلك سوف يؤدى الى تحقيق زيادة فى صافى الدخل القومى النقدى

---

(١) الملحق الاحصائى ـ جدول رقم (٢) .

التصديرى تبلغ قرابة ٣٠٨٦ مليون دولار اى حوالى ٢٣٧٤ ٪ من صافى الدخل القمحى النقدى مقوما بالاسعار العالمية ـ راجع جدول رقم (٤) .

٢ ـ ٣ ـ معوقات تضييق الطاقة الانتاجية القمحية المصرية :

بالرغم من التفوق الواضح لكل من صافى الدخول المزرعية والزراعية والتصديرية الفدانية لمعظم الزروع على صافى الدخول المزرعية والزراعية والتصديرية القمحية كما يتضح من البيانات الاحصائية الواردة بالجدولين رقم (٣) ورقم (٤) ، فان توسيع الطاقة الانتاجية لاى من تلك الزروع على حساب الطاقة الانتاجية القمحية اى بتضييق الرقعة القمحية القومية ، يستند بصفة اساسية على مدى امكان تدبير الاحتياجات الاستهلاكية القمحية القومية وهى تبلغ حاليا ٤ امثال الطاقة الانتاجية القمحية الداخلية فى جمهورية مصر العربية .

وهذا يعنى ان توسيع الطاقة الانتاجية لاى من تلك الزروع التى لها ميزة نسبية على حساب تضييق الطاقة الانتاجية القمحية المحلية ، انما يتوقف على مقدار ما يمكن لجمهورية مصر العربية استيراده من سلعة القمح فى ضوء مختلف العلاقات الدولية الراهنة والمرتقبة ، اذ كثيرا ما تتعثر هذه الواردات بسبب ما قد يكتنف هذه العلاقات من ظروف اقتصادية او سياسية قومية او حربية او غيرها تعوق تغطية الاحتياجات الاستهلاكية القمحية الداخلية باستيراد قدر كبير من القمح من دول اجنبية خاصة ، وان القمح يعتبر اهم السلع الغذائية التى يعتمد عليها عامة السكان فى جمهورية مصر العربية . ولهذا يتعذر تقليل رقعته السنوية البالغة حوالى ٤ر١ مليون فدان كثيرا عما هى عليه .

يضاف الى ما سبق ذكره ان الاسواق التصديرية القمحية التقليدية التى كانت تعتمد عليها جمهورية مصر العربية فى استيفاء نسبة كبيرة من احتياجاتها القمحية وهى الاسواق الايطالية والفرنسية والاسبانية قد تحولت من اسواق تصديرية الى اسواق استيرادية . وفضلا عن ذلك فان استيفاء الاحتياجات القمحية المصرية من السوق الامريكية طبقا للقانون رقم (٤٨٠) الخاص بفائض السلع الزراعية الامريكية يقتضى مفاوضات طويلة مضنية ومتكررة لانجاز الاتفاقيات الخاصة بذلك مع ما قد تنطوى عليه هذه الاتفاقيات من شروط كثيرا ما تكون قاسية يحاول الامريكيين فى كثير من الاحيان فرضها تحقيقا لاغراض استراتيجية متباينة ومتشابكة .

وقد كان من نتائج ذلك كله أن أصبح الرصيد الاستهلاكى القمحى المصرى يواجه بعض المآزق الحرجة بين الحين والآخر . لكل هذا فان توسيع رقعة أى زرع من الزروع على حساب الرقعة القمحية يقتضى أولا تدبير الاحتياجات الاستهلاكية القمحية المصرية . وبناءا على ذلك فانه يمكننا القول وفى ضوء الظروف السائدة فى جمهورية مصر العربية انه :

« فى اقتصاد مفتوح يعتمد الى حد كبير على مبادلاته مع العالم الخارجى يرتكز التنظيم الاقتصادى الزراعى الامثل فيه على مبدأ المزايا النسبية مما يستتبعه ذلك من التوسع فى المبادلات الخارجية . وفى عالم تسوده الحواجز الاقتصادية فى السلم وغلق كثير من سبل المبادلة فى الحرب تقتضى الحيطة بعض التجاوز عن التنظيم الاقتصادى الامثل ، لضمان انتاج جانب من الحاصلات الضرورية للاستهلاك المحلى فى اوقات الطوارىء ، ويصبح الهدف التنظيمى فى هذه الحالة مزدوجا ليشمل تعظيم الدخل الزراعى القومى وتعظيم تأمين الاستهلاك فى اوقات الطوارىء معا . وتقرر الدولة حدود نوعى التنظيم فى ضوء مختلف تقديراتها الاقتصادية والاستراتيجية الراهنة والمرتقبة » .

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
جامعة الدول العربية

(الملحـــق الاحصـــائى)

جدول رقم (١) ـ الاهميـة النسبية لكل من الانتـــاج المحلى واجمالى الاحتياجات الرئيسية ونسبة الاكتفاء الذاتى من الســـلع الغذائية الرئيسية لجمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

(بالالف طن)

السلعة / السنة	١٩٦٠		١٩٧٤		١٩٨٠	
	الانتاج المحلى	جملة الاحتياجات	الانتاج المحلى	جملة الاحتياجات	الانتاج المحلى	جملة الاحتياجات
القمح (والدقيق)	١٤٤٣	٢٠٦٧	١٨٦٠	٤٤٦١	١٧٩٦	٧٢١١
الاذرة	١٥٠٠	١٥٩٥	٢٥٠٨	٢٨٩٥	٣٢٣١	٤١٧٥
الفـــول	٢٠٨	٢٣٠	٢٥٣	٢٦٠	٢٢٥	٢٦٢
العـــدس	٤٨	٥٢	٥٦	٦٦	٧	١١٥٤
الســـكر	٣٣٧	٢٩٥	٥٠٥	٥٧٣	٦٦٢	٣٩٧
الزيـــوت	١٢٥	١٣١	١٤٩	٤١٠		٤٤٨
اللحوم الحمراء	٢٣٩	٢٥٣	٣٠٢	٣٠٣	٣٣٦	٢١٢
اللحوم البيضاء	٥٦	٥٦	١١٠	١١١	١٣٦	٣٠١٣
الالبـــان	١٠٥٤	١١٣١	١٦١٢		١٨٦٥	
الاســـماك	١٢٠	١٢٧	١١٠	١٢٩	١٥٠	٢٨٠

معدل الاكتفاء الذاتى (٪ للانتاج المحلى من جملة الاحتياجات)

القمح (والدقيق)	٦٩٫٨	١٠٠	٤١٫٦	١٠٠	٢٤٫٨	١٠٠
الاذرة	٩٤٫٠	١٠٠	٨٦٫٦	١٠٠	٧٧٫٤	١٠٠
الفـــول	٩٠٫٤	١٠٠	٩٧٫٣	١٠٠	٨٥٫٩	١٠٠
العـــدس	٩٢٫٣	١٠٠	٨٤٫٨	١٠٠	٩٫٢	١٠٠
الســـكر	١١٤٫٠	١٠٠	٩٦٫٠	١٠٠	٥٧٫٤	١٠٠
الزيـــوت	٩٥٫٤	١٠٠	٣٦٫٣	١٠٠	٣٤٫٠	١٠٠
اللحوم الحمراء	٩٤٫٥	١٠٠	٩٩٫٧	١٠٠	٧٥٫٠	١٠٠
اللحوم البيضاء	١٠٠٫٠	١٠٠		١٠٠	٦٤٫٢	١٠٠
الالبـــان	٩٢٫٥	١٠٠	٩٢٫٥	١٠٠	٦١٫٩	١٠٠
الاســـماك	٩٤٫٥	١٠٠	٨٥٫٣	١٠٠	٥٣٫٦	١٠٠

المصـــدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ـــ مركز البحوث الزراعية ـــ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ـــ قسم الاحصاء الزراعى ، (بيانات غير منشورة) .

(الملحق الاحصـــائى)

جدول رقم (٢) ــ التركيب المحصولى الراهن

بجمهورية مصر العربيـــة

عام ١٩٨٠

المحصـــول	المساحة المزروعـــة	
	الف فـدان	الاهمية النسبية ٪
القمـح	١٣٢٦	١١ر٩٠
الارز	٩٥٦	٨ر٥٨
الاذرة الشامية	١٩٠٦	١٧ر١١
الاذرة الرفيعة	٤١٠	٣ر٦٨
الشـــعير	٩٦	٠ر٨٦
مجموع الحبوب	٤٦٩٤	٤٢ر١٣
القطـن	١٢٤٤	١١ر١٧
القصـب	٢٥٤	٢ر٢٨
الفول البلدى	٢٧٦	٢ر٤٨
السمسم	٣٩	٠ر٣٥
الفول السودانى	٢٨	٠ر٢٥
العـــدس	١٥	٠ر١٣
فول الصويا	٨٣	٠ر٧٤
محاصيل اخرى	٣٢٦	٢ر٩٣
اجمالى المحاصيل غير الحبوبية	٢٢٦٥	٢٠ر٣٣
البرسيم المستديم	١٧٢٢	١٥ر٤٦
البرسيم التحريش	٩٩٠	٨ر٨٩
الخضر (عروات مختلفة)	١١٠٩	٩ر٩٥
مساحة البساتين	٣٦١	٣ر٢٤
اجمالى الرقعة المحصولية	١١١٤١	١٠٠ر٠٠

المصـــدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ــ مركز البحوث الزراعية ــ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ــ قسم الاحصاء الزراعى ، (بيانات غير منشورة) .

(الملحق الاحصـــائى)

جدول رقم (٣) ــ تطور المساحة المحصولية للانتاج النباتى
ولكل من الزروع الحقلية والخضرية والفاكهة خلال الفترة (٦٤ ــ ١٩٨٠)

الزروع / السنوات	الزروع الحقلية		الزروع الخضرية		الزروع الفاكهية		اجمالى المساحة المحصولية
	المساحة (بالالف فدان)	٪	المساحة (بالالف فدان)	٪	المساحة (بالالف فدان)	٪	(بالالف فدان)
١٩٦٤	٩٦٠١	٩٢ر٥٢	٦٠٨	٥ر٨٦	١٦٧	١ر٦١	١٠٣٧٧
٦٥	٩٤٦٠	٩٢ر٢٠	٦٢٢	٦ر٠٧	١٧٨	١ر٧٣	١٠٢٦١
٦٦	٩٦٤١	٩١ر٩٢	٦٥٢	٦ر٢٢	١٩٥	١ر٨٦	١٠٤٨٨
٦٧	٩٦١٤	٩١ر٨٩	٦٤١	٦ر١٣	٢٠٧	١ر٩٨	١٠٤٦٢
٦٨	٩٨٠٨	٩١ر٣١	٧٠٨	٦ر٥٩	٢٢٥	٢ر٢٠	١٠٧٤١
٦٩	٩٧٨٦	٩١ر١٩	٧١٤	٦ر٦٥	٢٣٢	٢ر١٦	١٠٧٣٢
٧٠	٩٧٩٧	٩١ر١٦	٧٠٦	٦ر٥٧	٢٤٤	٢ر٢٧	١٠٧٤٧
٧١	٩٧٨٥	٩١ر٠٨	٧٠٩	٦ر٦٠	٢٤٩	٢ر٣٢	١٠٧٤٣
٧٢	٩٨٣٩	٩٠ر٨٢	٧٤٠	٦ر٨٢	٢٥٣	٢ر٣٤	١٠٨٣٢
٧٣	٩٨٧١	٩٠ر٣٣	٧٩٩	٧ر٣٩	٢٥٨	٢ر٣٦	١٠٩٢٨
٧٤	٩٩٥٠	٩٠ر٢٢	٨٠٧	٧ر٣٢	٢٧٢	٢ر٤٦	١١٠٢٩
٧٥	٩٩٩٦	٨٩ر٥٥	٨٨٢	٧٩٠	٢٨٥	٢ر٥٥	١١١٦٣
٧٦	٩٩٦٨	٨٩ر٠٢	٩١٧	٨ر١٩	٣١٣	٢ر٧٩	١١١٩٨
٧٧	٩٨٧٥	٨٨ر٨٧	٩١٥	٨ر٢٤	٣٢١	٢ر٨٩	١١١١١
٧٨	٩٨٧٣	٨٨ر٦١	٩٣٦	٨ر٤٠	٣٣٣	٢ر٩٩	١١١٤٢
٧٩	—	—	٩٧٥	٧ر٩٠	—	—	١٢٢٧٠
٨٠	٩٦٧١	٨٦ر٩٠	١١٠٩	٩٩ر٠	٢٦١	٣ر٢٠	١٢١٤١

جمعت وحسبت من :

(١) وزارة الزراعة ــ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ــ نشرة الاقتصاد الزراعى ــ اعداد مختلفة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٩ .

(٢) وزارة الزراعة ــ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى (بيانات غير منشورة) .

(الملحق الاحصـــائى)

جدول رقم (٤) ــ متوسط الغلة الفدانية القمحيـــة فى ســـائر محافظات الجمهورية المنتجة للقمح وفقـــا للصنف المنزرع فى عام ١٩٧٦

المحافظـــة	متوسط الغلة الفدانية القمحيـة (اردب / فـدان)				
	مكسيكى	جيـزة ١٥٥	جيـزة ١٥٦	بلـدى ١١٦	المتوسط العام
اســكندرية	٧ر١٤	٦ر٤٠	—	٥ر٥٨	٦ر٤٤
البحـيرة	١٠ر٧٠	٧ر٩٤	—	—	٨ر٥٤
الغربيـة	١١ر١٨	٩ر٧٨	—	—	٩ر٩٩
كفر الشيخ	١١ر٠١	٨ر٠٤	—	—	٨ر٣٧
الدقهليـة	١٠ر٢٦	٩ر٤٣	—	—	٩ر٥٧
دميـــاط	١٢ر٢٢	٩ر٠٧	—	—	٩ر١٢
الشرقيـة	١٢ر١٥	٩ر٢٥	—	—	٩ر٩٠
الاسماعيلية	١٠ر٤٨	٨ر٢٦	—	٤ر٥٥	٨ر٢٠
السويس	—	٩ر٤١	—	—	٨ر١٣
المنوفيـة	١٢ر٦٧	١٠ر٦٢	—	—	١٠ر٧٣
القليوبيـــة	١٣ر١١	١٠ر٠٦	—	٨ر٧٦	١٠ر٦٣
الجيـــزة	١٤ر٩٩	٩ر٩٠	٩ر٨٠	—	٩ر٩٨
بنى سويف	١١ر٢٠	—	٨ر٦٠	—	٩ر٢٧
الفيـــوم	١٠ر٨٠	٨ر٣٨	٧ر٩٠	—	٨ر٦٩
المنيـــا	١١ر٨٩	١٠ر٠٩	—	—	١٠ر٤٤
اســـيوط	—	١٠ر٥٦	—	—	١٠ر٥٦
ســوهاج	٩ر٦٨	٨ر٥٩	—	—	٨ر٦٠
قنـــا	١١ر٨٧	٨ر٤٧	—	٨ر٤٠	٨ر٤٨
اســـوان	١١ر٣٤	٦ر٩٣	—	٦ر٥٨	٦ر٨٤
اجمالى الجمهورية	١١ر٣٢	٩ر١٢	٨ر٧٦	٦ر٦١	٩ر٣٦

المصـدر : جمعت وحسبت من : وزارة الزراعة ــ مركز البحوث الزراعيـة ــ نشرة الاقتصاد الزراعى ــ معهد بحوث الاقتصـاد الزراعى والاحصاء ــ الجزء الاول ، ١٩٧٨ .

(الملحق الاحصـــائى)

جدول رقـــم (٥) ــ متوسط الاســعار العالميـــة التصديرية لاهم المحاصيل المنزرعة بجمهورية مصر العربية خلال الفتـرة ١٩٧٩ ــ ١٩٨١

المحصـــول	سعر الطن (بالدولار الامريكى			متوسط الاسعار العالمية خلال الفترة ٧٩ ــ ١٩٨١ (بالدولار الامريكى)
	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	
القمـــح	١٨١	٢١٠	٢١٣	٢٠١
الارز	٣٨٥	٤١٦	٤٦٧	٤٢٣
الاذرة الشامية	١٤٣	١٦٨	١٧٦	١٦٢
الشـــعير	١٦٨	١٩٧	٢٠٢	١٨٩
متوسط اسعار الحبوب				٢٤١
القطـن	١٦١٠	١٧٤٣	١٨١٥	١٧٢٣
القصـب	٣٨٤	٥٩٩	٥٤٥	٥٠٩
البصـل	٢٥٢	٣١٥	٣٢٠	٢٩٦
الطمـاطم	٦٦٨	٧٤٦	٧٤٣	٧١٩
البطاطس	٢١٥	٢٢٢	١٩٩	٢١٢
برتقال	٤١٨	٤٥١	٤٣٢	٤٣٤
ليمـون	٥٧١	٥٨٢	٥٤١	٥٦٥
مـــوز	٢٨٤	٣٢٠	٣٣٨	٣١٤
تفـاح	٤٨٨	٥٦١	٤٨٨	٥١٢

المصـــدر : جمعت وحسبت من :

FAO : Trade yearbook, Vol. (35), 1981, pp. 109-289.

المراجـــع

اولا ـ مراجع باللغـة العربيـة :

١ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ النشرة الشهرية للتجارة الخارجية ـ اعداد يناير ، يناير / ديســـمبر ١٩٨١ ـ اغسطس ١٩٨٢ .

٢ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصـــاء ـ بحث ميزانيـة الاسرة بالعينـة فى جمهورية مصر العربيـة ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ـ سـبتمبر ١٩٧٨ .

٣ ـ عادل هندى (دكتور) وحمدى رضوان (دكتور) ومحمد ابو زيـد (دكتور) ـ **دراسة اقتصادية للابعـاد الرئيسية لتطوير هيكل الانتاج الزراعى وعلاقته بالامن الغـذائى المصرى** مؤتمر تنظيم وادارة القطاع الزراعى فى مصر ـ جامعة المنوفيـة ـ مايـو ١٩٨٣ .

٤ ـ عادل هندى (دكتور) ـ **المعوقات الرئيسية لاستراتيجية التنميـة الزراعية بجمهورية مصر العربية** ـ المجلة الزراعيـة ـ مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر ـ القاهرة ـ اعداد اكتوبر ونوفمبر وديســمبر ١٩٨١ .

٥ ـ عادل هندى (دكتور) ـ « **دراسة اقتصادية للمحددات الرئيسـية لاستراتيجية تنمية وتطوير الزراعـة المصرية** » ـ مؤتمر التنميـة والتقـدم الاقتصادى فى مصر ـ نقابة التجاريين ـ يونيو ١٩٨١.

٦ ـ عادل هندى (دكتور) ـ « **المعالم الرئيسية لاستراتيجيةالتنمية الزراعية باقطار الوطنالعربى** ـ منشأة المعارف بالاسـكندرية ـ جمهورية مصر العربية ـ الجزء الاول ـ سـنة ١٩٨٠ .

٧ ـ عادل هندى (دكتور) ـ **تسويق وتسعير القمح العالمى وعلاقتـه بالامن الغذائى العـربى** ـ مجلة الاقتصـاد ـ وزارة التجارة العراقية ـ بغداد ـ العدد رقم (١٠٩) ـ ينايـر سنة ١٩٨٠ .

٨ ــ عادل هندى (دكتور) وآخر ــ **دراسة تحليلية للتأثير المتبادل للبترول والقمح فى الاستراتيجية العربية ــ** مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ــ العدد رقم (٣٧٥) القاهرة ــ يناير ١٩٧٩ .

٩ ــ عادل هندى (دكتور) « تطور **هيكل الزراعة المصرية خلال الفترة ٥٢ ــ ١٩٧٧** » ــ مجلة الادارة والاقتصاد ــ الجامعة المستنصرية ــ الجمهورية العراقية ــ بغداد ــ العدد الثالث ــ سبتمبر ١٩٧٩ .

١٠ــ عادل هندى (دكتور) ــ « **القمح ... سلاح ضغط** » ــ **الصحيفة** الزراعية ــ القاهرة ــ يناير سنة ١٩٧٤ .

١١ــ عادل هندى (دكتور) وآخرون ــ « **دوال الانتاج والعرض والطلب لمحصول القمح المصرى** » ــ جهاز تخطيط الاسعار ــ القاهرة ــ يناير ١٩٧٣ .

١٢ــ عادل هندى ــ **اقتصاديات الدول العربية** ــ (مؤلف) ــ مكتبة عين شمس ــ القاهرة ــ ١٩٨٥ .

١٣ــ وزارة الزراعة ــ معهد الاقتصاد الزراعى ــ **نشرة الاقتصاد الزراعى** ــ (اعداد مختلفة) ــ القاهرة ــ ١٩٦٠ ــ ١٩٧٩ .

١٤ــ وزارة الزراعة ــ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ــ (بيانات غير منشورة) .

١٥ــ وزارة التموين والتجارة الخارجية ــ ادارة التسعيرة واسعار الحملة ــ (بيانات غير منشورة) .

ثانيا ـ مراجـــع باللغة الانجليـــزيه .

1. FAO; **Production Yearbook,** 1961-1981, Rome.

2. FAO; **Trade Yearbook,** 1961-1981, Rome.

3. FAO. **Progressive Wheat Production,** center d'etude de L'Azote, Geneva, January, 1960.

4. Daves, J.S. & Helen M. Gibbs, Wheat in the World Economy **A guide to wheat studies,** the food research institute, Stanford Univ., California, 1945.

5. Geoffrey S. Shepherd : **Marketing farm products,** Lowa State Univ. Press, 1962.

6. Kohls, Richard L. : **Marketing of Agriculture Products,** The MacMillan Company, New York, 1955.

7. United State Department of Agriculture, the yearbook of Agriculture 1950-1951, **Crops in Peace and War,** United States Government Printing Office, Washington, D.C.

8. U.S.D.A, Foreign Agriculture Service, **Public Law 480 and other Economic Assistance to the United Arab Republic (Egypt),** Wshington, June, 1964.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES